الاختلافُ النَّحوي فيما أتى جملة جمعاً ودراسة

إعداد الدكتور

أم هاشم محمد السيد متولى

مدرس بقسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ،الزقازيق

من ٩٨١ إلى ١٠٢٠

الضمائرُ المختلَف في محلِّها الإعرابي
"جمعا ودراسة"

أم هاشم محمد السيد متولى
قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، جامعة الأزهر ،الزقازيق. جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني : Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg

ملخص البحث

هذا بحثٌ يكشفُ عن خلافِ النَّحويينَ في الموضع الإعرابي للضمائر المتَّصلة والمنفصلة ، وقد اتبعتُ في ذلك المنهجَ الوصفيَّ والتاريخي والتَّحليلي في مناقشةِ المسألةِ وتحليلِها بذكر رأيِ النُّحاةِ فيها، وذكرِ أدلَّتِهم التي احتجوا بها، كما اتبعتُ المنهجَ الاستقرائي في تتبعِ آراءِ النَّحويينَ وأقوالِهم من كتبهم الأصلية، والكتب التي نقلت عنهم، وجاء البحثُ بعنوان: "الضَّمائر المختلف في محلها الإعرابي جمعا ودراسة"، و كان الهدفُ من البحثِ: عرضَ آراءِ النُّحاةِ حولَ الضَّمائر المتصلة والمنفصلة، وجمع كل ما يتعلق بمحل الضمير في بحث واحد بالرجوع إلى كتبِ التُّراثِ، والكشف عن التوجيه النَّحوي للنُّحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه إعراب متعددة حول الضمائر.

وقد قمتُ بعملِ تمهيد للبحث، ذكرتُ فيه التعريفَ بالضَّمير وأهمَّ أحكامِه، ثم قسَّمتُ البحثَ عدة مطالب، ثُمَّ ذيلتُ البحثَ بالخاتمة الَّتي ضمَّتْ نتائجَ البحثِ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ فهرسا للموضوعات وآخر للمصادر والمراجع.

والحمدلله رب العالمين،،،

الكلمات المفتاحية: الضمائر ، المختلف ، محلها الاعرابي ، جمعا ، ودراسة

Different pronouns in their inflectional place

"collect and study"

Umm Hashem Mohamed El-Sayed Metwally
Linguistics Department, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Zagazig Arab Republic of Egypt.

Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg:**E-mail**

Research Summary

This research reveals the disagreement of the grammarians in the parsing subject of Relative and separate pronouns, and I have followed the descriptive, historical and analytical method in discussing the issue and analyzing it by mentioning the opinion of the grammarians in it and mentioning their evidence that they used as evidence. And the books that were quoted from them, and the research came under the title:

(Different pronouns in their place in parsing, collection and study)

The aim of the research was to present the opinions of the grammarians about the Relative and separate pronouns and to collect everything related to the place of the pronoun in one research to the heritage books and to reveal the grammatical guidance of the grammarians in what they went to in terms of multiple expressions about the pronouns. An introduction to the research, in which the definition of the pronoun and the most important provisions was mentioned, then the research was divided into several demands, then the research was appended to the conclusion that included the results of the research and then mentioned an index of topics and another of sources and references.

Praise be to Allah the Lord of the worlds

key words:Opening words: pronouns, different, in Arabic, plural, and study

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالَمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ الخلــق أجمعــينَ، وعلى آلهِ الغُرِّ الميامِينَ، وعلى صحبه الطَّيبينَ الطَّاهرينَ، وبعدُ:

تعدُّ اللغةُ العربيةُ أغنى اللُّغاتِ في مرادفاتِها، وقواعدِها النَّحوية ، ولأنَّ الجملة العربية هي أساس اللغة فخصصتُ موضوعَ البحــثِ عــن الجملــة العربية فوقعَ اختياري بعدَ اختيارِ اللهِ-عزَّ وجــلَّ- علــى بحــثٍ بعنــوان : "الاختلَافُ النحوي فيما أتى جُملةً جمعا ودراسة".

وكان من أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

أولا: بيان مفهوم الجملة وأهميتها في اللغة العربية.

ثانيا: المشاركة ببعض الجهد في جمعِ الخلافاتِ النَّحْويةِ فيما يقــع جملــة، وبيان آراء النُّحاةِ وأدلتهم وترجيح ما يراه البحثُ راجحاً.

ثالثا: محاولة جمع ما يخص الجملة العربية من اتجاه محدد، وجعله في بحثٍ مستقلٍ بين دفتين، وهذا الاتجاه حددته في عنوان البحث وهــو: "الاختلَــاف النحوي فيما أتى جُملةً جمعا ودراسة".

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، وذلك كما يأتي:

أولا: وضعتُ عنواناً مناسباً لكل مسألة.

ثانيا: فصَّلتُ القولَ في المسألةِ الخلافيةِ، بعرضِ خلافِ النُّحاةِ فــي الجملــةِ الواقعةِ خبراً أو فاعلاً أو غير ذلك، متبعةً في ذلكَ الترتيبَ الزَّمنيَّ للنُّحاةِ.

ثالثا: نسبتُ الآراءَ إلى قائليها مِن كتبهم أو الكتبِ الَّتي نقلَتْ عنهم.

رابعا: ناقشتُ الآراءَ والأدلة مع ترجيح ما يراهُ البحثُ راجحا.

خطة البحث:

قسَّمتُ البحثَ إلى مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وخمسةِ مطالبَ وخاتمة وفهرس للمراجعِ والمصادر وآخرَ للمحتويات.

المقدمة: ذكرتُ فيها الهدفَ مِنَ البحثِ ومنهجي فيه، والخطةَ التي سار عليها البحثُ والدراسات السابقة له.

التمهيد: ذكرتُ فيهِ مفهومَ الجملةِ، وأنواعَها حسبَ ما يَرِدُ أولَها، ووضحتُ أقسامَ الجملةِ الفعليَّةِ ، ثم بينتُ مصطلحَ الجملةِ عندَ المتقدمِينَ والفرق بين الكلام والجملة.

ولتعذر تقسيم البحث إلى أبواب أو فصول أو مباحثَ، فقد جعلته مطالبَ بحيث تكون كل مسألة من مسائله مطلباً.

المطلب الأول: حكمُ وقوع الخبرِ جملةً طلبيَّةً.

المطلب الثاني: حكمُ وقوع الخبرِ جملةً مصدَّرةً بحرفٍ عاملٍ.

المطلب الثالث: حكمُ وقوع الفاعلِ جملةً.

المطلب الرابع: حكمُ وقوع الحالِ جملةً طلبيَّةً.

المطلب الخامس: حكمُ وقوع نعتِ المعرَّفِ بـ(أل) الجنسيَّةِ جملةً.

الدراسات السابقة:

تبيَّنَ مِن خلالِ البحثِ كثيرٌ من الدِّراساتِ السَّابقةِ الَّتي اتَّخذ أغلبها اتِّجاها يُخالفُ الاتِّجاهَ الَّذي بنيتُ عليه بحثِي-على حد علمي-، وهي على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ كالآتي:

أولا: الجملة الوصفية في النحو، تأليف أ.د/شعبان صلاح، كلية دار العلوم، دار غريب للطباعة والنشر.

ثانيا: بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب- القاهرة- مصر٢٠٠٣م=١٤٢٦هـ.

ثالثا: الجملة الوصفية، دراسة نحوية، د/نسرين عبد الله شـــنوف، جامعـــة الكوفة.

رابعا: نظرات في الجملة العربية، كريم حسين ناصح الخالـــدي، دار صـــفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط١، ٢٠٠٥م.

التمهيد

وفيه:

أولا: مفهوم الجملة في اللغة العربية.

ثانيا: أنواع الجُمل.

ثالثا: مصطلح الجملة عندَ المتقدمين.

رابعا: الفرق بين الكلام والجملة.

الجملة وأنواعها

أولاً: مفهومُ الجملة :

الجملةُ هي قولٌ مؤلَّفٌ مِن مُسندٍ ومُسنَدٍ إلَيهِ، فهيَ كلامٌ مُركبٌ مِن كلمتَينِ أو أكثرَ ويفيدُ معنىً مَا، نحو: عبدُ اللهِ كريمٌ، ومَن يَجتهدْ ينجحْ.

ثانيا: أنواعُ الجُمل:

قسَّمَ النُّحاةُ الجملةَ حسْبَ مَا يَرِدُ أوَّلَها قسمَين:

الأولُ: الجملةُ الاسميَّةُ:

هي الَّتي تتألَّفُ مِن مُسندٍ إلَيهِ وهو الاسمُ المرفوعُ، ومُسنَدٍ وهوَ الخبرُ، والمبتدأ هو ما يجيءُ أوَّلاً وتكونُ البدايةُ بهِ، وأمَّا الخبرُ فهوَ ما تتمُّ الفائدةُ والمعنَى بهِ، نحو: الوطنُ عزيزٌ، والحقُّ منتَصرٌ[١].

قال ابنُ السَّراجِ: "المبتدأُ هوَ ما جردتَّه مِن عواملِ الأسماءِ ومِن الأفعالِ والحروفِ وكانَ القصدُ فيه أن تجعلَه أوَّلاً لثَانٍ مبتدأ بهِ دونَ الفعلِ يكون ثانيه خبره"[٢]، ثم قالَ عن الخبر: "الاسمُ الَّذي هو خبرُ المبتدأ هوَ الَّذي يستفيدُه السَّامع ويصيرُ بهِ المبتدأُ كلاماً"[٣].

الثاني: الجملةُ الفعليَّة:

هي الَّتي تتكونُ مِن مُسنَدٍ، وهو الفعلُ، بأزمنتِه المختلفةِ: (الماضي والمضارع والأمر)، ومُسندٍ إلَيهِ وهو الفاعل، أو هي التي صدرها فعل[٤].

---

١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٣/٥، (الباب الثاني)، ت.د/عبد اللطيف محمد الخطيب. الكويت، ط١٤٢١،١هـ- ٢٠٠٠م.

٢) الأصول في النحو لابن السراج ٥٨/١، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

٣) الأصول ٦٢/١.

٤) ينظر الأصول في النحو ص٦٧، مغني اللبيب ١٣/١.

أقسام الجملة الفعلية من حيثُ الخبرِ والإنشاءِ.

تنقسمُ الجملةُ الفعليَّةُ مِن حيْثُ الخبرِ والإنشاءِ قسمَين:

الأولى: الجملة الخبرية: وهي الَّتي تحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ.

قال المبرد :"الخبرُ ما جازَ على قائلهِ التَّصديقُ والكَذِبُ"(٥).

الثانية: الجملة الإنشائية: وهي الَّتي لا تحتملُ صدقاً ولا كذِباً، وتدلُّ على طلبٍ أو نهي أو استفهام، نحو: اذكر اللهَ، ولا تهملْ، وكيفَ أخوكَ؟

قال ابن السراج: "فأمَّا قولُكَ: كيفَ أنتَ؟، وأينَ زيدٌ؟، وما أشبههما ممَّا يُستفهَمُ بهِ مِن الأسماءِ"فأنتَ وزيدٌ" مرتفعان بالابتداء، و"كيفَ وأينَ" خبران"(٦).

الثالث: الجملة الظرفية:

هي المصدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: أعندكَ زيدٌ؟ ، أفي الدَّار زيدٌ؟(٧).

الرابع: الجملة الشرطية:

زادَ الزَّمخشري هذا النُّوعَ عندَ كلامه عن خبرِ المبتدأ، فقال: "والجملةُ على أربعة أضرب، فعليَّةٌ واسميَّةٌ وشرطيَّةٌ وظرفيَّةٌ، وذلك: زيدٌ ذهبَ، وعمروٌ أبوه منطلقٌ وبكرٌ إن تعطه يشكركَ وخالدٌ في الدَّارِ"(٨).

وردَّ ابن هشام هذا النُّوع وجعله من قبيل الجملة الفعلية، حيث قال: "وزاد الزَّمخشري وغيرُه الجملَ الشَّرطيَّة، والصَّواب أنَّها من قبيلِ الفعلية"(٩).

---

٥) المقتضب ٨٩/٣ ، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٦) الأصول ٦٠/١.

٧) ينظر: مغني اللبيب١٣/٥-١٤.

٨) المفصل٧/١ ، ط/محمد الشيرازي ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

ثالثا: مصطلح الجملة عند المتقدمين:

لَمْ يستعمل سيبويهِ مصطلحَ الجملةِ ولكنَّهُ أطلقَ على رُكْنَـــي الإســـنادِ: المسندُ والمسندُ إلَيهِ، وأشارَ إلى الرَّابطةَ بينَهما وهيَ علاقةُ الإسنادِ .

قال سيبويه: "هذا بابُ المسندِ والمُسندِ إليهِ، وهما ما لا يغنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بداً، ومِثْلُ ذلكَ : يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعل منَ الاسمِ كما لم يكن للاسم بدٌّ من الآخرِ في الابتداءِ"([١٠]).

وأمَّا المبردُ فقدْ استعملَ الجملةَ في حديثهِ عن الفاعلِ، فقالَ: "هذا بـــابُ الفاعلِ ، وهو رفعٌ، وذلك قولُك: قامَ عبدُ اللهِ، وجلسَ زيدٌ، وإنَّما كانَ الفاعلُ رفعاً؛ لأنَّهُ هو والفعلَ جملةٌ يحسُنُ عليها السُّـــكوتُ، وتجـــبُ بهـــا الفائـــدةُ للمخاطَبِ، فالفاعلُ والفعلُ بمنزلةِ المبتدأ والخبرِ، إذا قلتَ: قامَ زيـــدٌ، فهـــوَ بمنزلةِ قولِك: القائمُ زيدٌ"([١١]). ثمَّ تردَّدَ مصطلحُ الجملـــةِ بعـــدَ المُبـــردِ بـــينَ النَّحويينَ، كالزمخشري الذي قال: "والكلامُ هو المركب من كلمتـــين أُســـندَت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمَّى الجملة"([١٢]).

وجاء ابن هشام وخصَّصَ باباً مستقلاً في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، حيث شرح فيه الجملة وقارن بينها وبين الكلام.

---

[٩]) مغني اللبيب ١٤/٥.

[١٠]) الكتاب ٢٣/١، ت. أ/ عبد السلام هارون، ط. مكتبـــة الخـــانجي، القـــاهرة، الثالثـــة (١٤٠٨هـــ-١٩٨٨م).

[١١]) المقتضب ١٤٦/٢.

[١٢]) المفصل ص٣، وشرحه لابن يعيش ٢٠/١.

قال ابن هشام: "الكلام : هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه ، والجملةُ : عبارة عن الفعلِ وفاعله، كقامَ زيدٌ"(١٣).

رابعاً: الفرق بين الكلام والجملة:

انقسمَ العلماءُ فريقيْنِ في الفرق بينَ الكلامِ والجملةِ ، فهناك مَن جعلهمَا مترادِفَيْن وأنَّ الجملةَ هي الكلام والكلام هو الجملة، كابن جني ، والزَّمخشري.

قال ابن جني: "أمَّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقل بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النَّحويون الجُمل"(١٤).

وقال الزَّمخشري: "والكلامُ هو المركب من كلمتين أُسندَت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمَّى الجملة"(١٥).

وهناك مَن فرَّق بينهما وجعل الجملةُ أعمَّ مِنَ الكلامِ؛ لأنَّ شرطَ الكلامَ تمامُ الإفادةِ، ولا يُشترَطُ ذلكَ في الجملة بلْ يُشترطُ فيها الإسنادُ فقط أفادت أمْ لمْ تُفِدْ(١٦).

ومِمَّن ذهب إلى ذلكَ ابنُ هشام، حيث قال: "الكلامُ هو القولُ المفيدُ بالقصدِ، والمرادُ بالمفيدِ : ما دلَّ معنى يحسُنُ السُّكوتُ عليه، والجملةُ عبارة عن الفعلِ وفاعلهِ كقامَ زيدٌ ، والمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، وما كانَ

---

١٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٧/٥.

١٤) الخصائص ١٧/١.

١٥) المفصل ص٣، وشرحه لابن يعيش ٢٠/١.

١٦) ينظر: الهمع للسيوطي ٤٤/١،ت/ د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

بمنزلةِ أحدهِما، نحو: ضُرِبَ اللصُ، وأقائمٌ الزيدان؟، وكانَ زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين"(١٧).

هذا، فإنَّ ما سبق هو مجرد تصوُّرٍ سريعٍ لمفهومِ الجملةِ وأنواعها تمهيدا لموضوعِ البحثِ الأصلي الَّذي خصَّصْتُه لدراسةِ ما وقعَ خلافٌ فيه بينَ النُّحاةِ مما جاء جملة؛ ولم أذكرْ ما اتَّفَقَ النحاةُ على وقوعه جملة، كالمبتدأ، نحو قوله-تعالى-"وَأَن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم"(١٨)، فجملة "أن تصوموا" جملة في محل رفع مبتدأ بلا خلاف.

---

١٧) المغني ٥/٧، ٨.

١٨) البقرة من الآية: ١٨٤.

المطلب الأول

حكم وقوع الخبر جملة إنشائية

لا خلافَ في مجيء الخبر جملةً محتملةً الصدق والكذبَ، سواء أكانت اسميةً نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ أم فعليةً، زيدٌ قام أبوه، وإنَّما الخلاف في مجئ الخبر جملة إنشائية، نحو: زيدٌ ليته قائمٌ، وعمروٌ اضربهُ[١٩].

الدراسة والتحليل:

اختلف النَّحويون في حكم وقوعِ الخبر جملة إنشائية على مذهبين:

المذهب الأول: قول سيبويه وجمهور البصريين، حيث ذهبوا إلى جواز وقوع الخبر جملة إنشائية دون الحاجة إلى تقدير خبر[٢٠].

قال سيبويه: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنَّك تبتدئه لتنبه المخاطَبَ، ثم تستفهم بعدَ ذلكَ، وذلك قولك: "زيدٌ كمْ مرةً رأيتَه؟" ، و"عبد الله هلْ لقيته؟"، فما بعدَ المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره"[٢١].

وقال: "وقد يكون في الأمر والنَّهي أن يُبنَى الفعل على الاسم، وذلك قولُك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهت المخاطبَ له لتعرفه باسمه، ثم بنَيْتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبرِ"[٢٢].

---

[١٩]) المقاصد ٦٢٥/١.

[٢٠]) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٣٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٧/١، ت.د/ صاحب جعفر أبوجناح ط. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، المقاصد الشافية للشاطبي ٦٢٧/١، ت. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

همع الهوامع للسيوطي ٣١٥/١، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

[٢١]) الكتاب ١٢٧/١.

ووافقهم كثير من المتأخرين، كالرضي وابن عصفور وابن مالك وأبـــي حيان وابن هشام والسيوطي([٢٣]).

قال ابن مالك في الكلام عن الخبر الجملة: "والجملةُ اسميةٌ وفعليَّـــةٌ، ولا يُمتنع كونُها طلبيَّة"([٢٤]).

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا المذهب بالنثر والنَّظمِ كما يأتي:

أولا: قوله-عزوجل-"الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ"([٢٥]).

فجملة "مَا الحَاقّةُ"، استفهامية وقد وقعت خبرا للمبتدأ الأول، والرابط هو تكرار المبتدأ بلفظه وهذا مغنٍ عن الضَّمير.

ثانيا: قول العرب: "زيدٌ كمْ مرةً رأيتَه؟" ، و"عبدُ اللهِ هلْ لقيته؟"، فقد جـــاءت الجملة الاستفهامية في موضع الخبر والرابط هو الضمير([٢٦]).

ثالثا: النَّظمُ نحو قول الشاعر:

---

[٢٢]) الكتاب١/١٣٨.

[٢٣]) ينظر: شرح الكافية للرضي١/٢٣٧، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م)، شرح الجمل لابن عصـــفور ١/٣٤٧، شـــرح التســـهيل لابـــن مالـــك ١/٣٠٩، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط.هجر للطباعـــة والنشـــر والتوزيع، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي٣/١١١١٥، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م)، التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٢٦، ت.أ.د/ حســـن هنـــداوى، ط. دار القلـــم، دمشق، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشـــام الأنصـــاري١/١٩٧، ت/ الشـــيخ محمد محيى الدين عبدالحميد، ط. صيدا، بيروت، الهمع١/٣١٥.

[٢٤]) شرح التسهيل ١/٣٠٩.

[٢٥]) سورة الحاقة: آية: ١

[٢٦]) ينظر: الكتاب ١/١٢٧، المقاصد١/٦٢٧.

قلبُ مَنْ عِيلَ صبره كيفَ يسْلُو صاليا نار لوعةٍ وغرامِ([٢٧])

فتجد في البيت أنَّ قوله: "كيفَ يسلُو" أتت خبرا .

المذهب الثاني: قول بعض النحويين ، حيث ذهب ابن السراج وأبو البركات الأنباري([٢٨]) وبعض الكوفيين إلى امتناع كون الخبر جملة طلبية ، فإن جاء من ذلك شئ يُؤوَّلُ بتقدير مفرد هو مقول القول.

قال ابن السراج: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمِه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاما ولا أمراً ولا نهياً"([٢٩]).

وقال أبو حيان: "ذهبَ ابنُ الأنباري ومَن وافقه مِنَ الكوفيين إلى أنَّ الجملة الطَّلبية لا تكون خبرا للمبتدأ؛ نظراً إلى أنَّ الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك. وهذا قولٌ فاسِدٌ"([٣٠]).

حجة أصحاب هذا المذهب ما يأتي:

أولا: كون الخبر ما احتمل الصدق والكذب والطَّلبية لا تحتمل أحدهما.

ثانيا: كما استدلوا بتقدير القول في الجملة الطلبية الواقعة صلة أو صفة، فمثل ما وقع صلة قول الشاعر:

وإني لرامٍ نظرةً قِبَل التي لعلِّي وإن شطت نواها أزورُها([٣١])

---

[٢٧]) البيت من البحر الخفيف، وهو لرجل من طيء.

واللغة: عِيلَ صبرُه: نَفِد وغُلِبَ.

والشاهد فيه قوله: "كيف يسلو" حيث وقع المفرد الإنشائي خبرا للمبتدأ "قلب".

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١، المقاصد الشافية ٦٢٧/١، الهمع ٣١٥/١، معجم الشواهد لإيميل يعقوب ٢٨٥/٧.

[٢٨]) ينظر: شرح الرضي٢٣٧/١، شرح التسهيل٣٠٩/١، الارتشاف١١١١٥/٣، المقاصد ٦٢٧/١، الهمع ٣١٥/١.

[٢٩]) الأصول ص٧٢.

[٣٠]) التذييل ٢٦/٤ ،٢٧.

ومثل ما وقع صفة قول الشاعر:

حتَّى إذا جنَّ الظلامُ واختلط جاءُوا بمَذقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قط (٣٢)

ورُدَّ بما يأتي:

أولا: أنَّ تأويلَ الجملة الخبريَّةِ بمفردٍ يفوِّتُ كونَها خبريَّةً، فكذلك الجملة الطلبيَّة فإنَّ تأويلَها بمفردٍ يُفوِّتُ كونَها طلبيَّةً(٣٣).

---

٣١) البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق.

والشاهد فيه قوله: التي...لعلي أزورها، حيث وقعت الجملة الطلبية صلة لذا قدرت بقول: أي: التي أقول من أجلها لعلي أزورها.

ينظر: الديوان ص٤٥١، علي فاعور، ط١، ١٤٠٧-١٩٨٧م، بيروت لبنان، الدر المصون١٣١/٩، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت. أحمد محمد الخراط، ط دار القلم -دمشق، مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ٢٣٧/٦، المقاصد الشافية ٦٢٦/١، الهمع٢٨٠/١، خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي ٤٦٤/٥، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت/ عبدالسلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٢) البيت من الرجز المشطور، للعجاج.

واللغة فيه: مذق اللبن أي خلطه بالماء.

والمعنى: يخبر عن قومٍ كانوا إذا جاءهم ضيف انتظروا الليل حتى يأتون باللبن المخلوط بالماء فيميل لونه إلى الغبرة ، فيشبه لون الذئب.

والشاهد فيه قوله: (بمذق هل رأيت)، حيث جاءت النعت جملة طلبية، وتقدير ذلك: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

ينظر: ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، المحتسب لابن جني١٦٥/٢، ت. علي النجدي، وعبد الحليم النجار، ط١٤١٥هـ-١٩٩٤م، لسان العرب لابن منظور٢١٦/١٢،(مذق)، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ)، أوضح المسالك٣١٠/٣، المقاصد ٦٢٧/١، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١١٧/٢، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠)، الهمع١١٩/٣.

٣٣) ينظر: المقاصد ٦٢٧/١.

ثانيا: فساد هذا المذهب؛ لأنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً بالإجماع ، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد خبرا فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب([٣٤]).

ثالثا: أنَّ التاويل على خلاف الأصل وفيه تكلف، وقد ردَّ ابن أبي الربيع قولهم فقال :"وجاء بعض الناس وقال التقدير: زيدٌ مقول فيه: اضربه، وليس هذا بقوي"([٣٥]).

رابعا: أنَّ لفظ "خبر" سبب الإيهام بأن خبر المبتدأ يمتنع كونه جملة طلبية، إذ ليس المراد بلفظ خبر احتمال الصدق والكذب فقط([٣٦]).

خامسا: أنَّ نحو: زيداً اضربه معناه: اضرب زيداً، أمَّا عند تقدير : زيدٌ مقولٌ فيه اضربه، يكون مخالفا لمعنى: اضربه، فقد أوقعهم هذا التقدير في مثل ما فرُّوا منه([٣٧]).

سادسا: وردَّ ابن مالك قولهم محتجا بالقياس على الإخبار بالمفرد الإنشائي، أي قياس نحو: زيدٌ اضربهُ على نحو: كيف زيدٌ؟ وإن لم يكن مسموعا، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائع([٣٨]).

الترجيح:

تبين ممَّا سبق أنَّ القول بمجيء الخبر جملة طلبية هو الراجح، وهو قول جمهور البصريين، وذلك حملا على الجملة الخبرية، والحمل على الإخبار

---

[٣٤]) ينظر: التذييل ٢٧/٤.

[٣٥]) الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الإشبيلي٣٨١/١، ت.د/ فيصل الحفيان، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

[٣٦]) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١.

[٣٧]) ينظر: المقاصد٦٢٨/١.

[٣٨]) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/١.

بالمفرد، نحو: كيف زيدٌ؟ ، كما أنَّ تقدير القول فيه تكلُّف لا حاجةَ إليه بدليل أنَّ الرَّضي جعل امتناع الإخبار بالطلبية وهمٌ، فقال: "وقال ابن الأنباري وبعضُ الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية؛ لأنَّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو وهمٌ"(٣٩).

---

٣٩) شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١.

المطلب الثاني

حكمُ وقوع الخبر جملة اسمية مصدرة بحرفٍ عاملٍ

يأتي خبر المبتدأ على ثلاثة أقسام: الجملة الصريحة، والمفرد الصريح، والظرف والمجرور، فمِنَ الأول: زيدٌ قام أبوهُ أو زيدٌ أبوهُ قائمٌ، ومِن الثاني: زيدٌ قائمٌ، ومن الثالث: زيدٌ عندَك، وعبدُ الله في المسجدِ، ولا خلافَ في ذلك، وإنَّما الخلافُ في مجيء الخبر جملةً اسمية مصدرةً بحرفٍ عاملٍ، نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ([٤٠]).

الدراسة والتفصيل:

اختلف النَّحْويونَ في حكم وقوعِ الجملةِ المصدَّرة بحرفٍ عاملٍ خبراً على قولين:

الأول: قول جمهور البصريين : وهو جواز وقوع الجملة المصدَّرة بحرفٍ عاملٍ خبراً، نحو : زيدٌ إنَّه قائمٌ، وعبدُ اللهِ ما أبوهُ قائماً([٤١]).

قال أبو حيان: "وأن تقول: زيدٌ ما هو قائماً، وزيدٌ إنَّه قائمٌ، فـ(إنَّ) وما عمِلتْ فيه في موضع الخبر على مذهب البصريين، ومَنَعَ ذلك الكوفيون"([٤٢]).

ووافقهم كثيرٌ من المتأخرين، كابن عصفور([٤٣]) ، وابن مالك([٤٤])، وأبو حيان([٤٥])، والشاطبي([٤٦]).

---

[٤٠]) ينظر: المقاصد ٦٢٤/١.

[٤١]) ينظر: التذييل ٢٦/٤، الارتشاف ص١١١١٥، الهمع ٣١٥/٢.

[٤٢]) الارتشاف ص١١١١٥.

[٤٣]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١.

[٤٤]) ينظر: التسهيل ٣٠٩/١.

[٤٥]) ينظر: التذييل ٢٦/٤، الارتشاف ص١١١١٥.

[٤٦]) ينظر: المقاصد ٦٢٥/١.

قال ابن عصفور: "وأما الجمل فتنقسم: اسميَّة وفعليَّة، فالاسميةُ هي جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف"([٤٧]).

وقال الشاطبي: "وقد يدخلُ الناسخُ على الجملة الاسمية-أي الواقعة خبرا- كقولك: زيدٌ إنَّه قائمٌ"([٤٨]).

فمعنى قوله: "بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف" جواز نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ، بدليل قول ابن مالك: "الجملةُ الواقعةُ خبراً إن كانت اسميَّةً فمثالها: اللهُ فضلُه عظيمٌ...ويدخلُ في الاسميةِ المصدرةُ بحرفٍ عاملٍ"([٤٩]).

حجتهم:

احتجوا بالقياس على الجملة الاسمية التي لم يدخل عليها حرف عامل؛ لأنَّ أصلَها قبلَ العاملِ المبتدأُ والخبرُ، فأصل: إنَّهُ قائمٌ: هو قائمٌ([٥٠]).

الثاني: قول الكوفيين: وهو منع وقوعِ الخبرِ جملةً اسمية مصدرة بـ(إنَّ) المكسورة ، نحو: زيدٌ إنَّه قائم، فيجعلون ما عملت فيه "إنَّ" خبرا للمبتدأ([٥١]).

وقد نقل مذهبهم السيوطي فقال: "ويندرج في الاسمية المصدرةُ بحرفٍ عاملٍ، نحو: زيدٌ ما أبوهُ قائما، وزيدٌ إنَّهُ قائمٌ، ومنعَ الكوفيون وقوعَ المصدرة بـ(إنَّ) المكسورة ، وما عملت فيه خبراً للمبتدأ"(٥٢).

الترجيح:

---

[٤٧]) شرح الجمل ١/٣٤٥.

[٤٨]) المقاصد١/٦٢٥.

[٤٩]) شرح التسهيل ١/٣٠٩.

[٥٠]) ينظر: شرح الجمل ١/٣٤٥.

[٥١]) ينظر: التذييل ٤/٢٦، الارتشاف ص١١١١٥، الهمع ٢/٣١٥.

[٥٢]) الهمع ٢/٣١٥.

تبين ممَّا سبق أنَّ قول البصريين هو الراجح، وهو جواز وقوع الجملة المصدرة بحرف عامل خبراً عن المبتدأ، نحو : زيدٌ إنَّهُ قائمٌ، وعبدُ اللهِ ما أبوهُ قائماً؛ لسلامة هذا القول من الاعتراض، وقياسا على الجملة الاسمية الواقعة خبرا للمبتدأ.

المطلب الثالث

حكمُ وقوع الفاعل جملة

الفاعلُ أصلُ المرفوعات، وهو ما أُسنِد إليه فعلٌ تامٌ أو شِبهُه(٥٣)، وقُدِّم عليه على جهة قيامِه به، ويأتي صريحا، نحو قولك: قامَ زيدٌ، أو مؤولاً بالصَّريحِ، نحو: "أَوَلَم يَكْفِهِم أنَّا أَنزَلنَا عَلَيكَ الكِتَابَ يُتلَى عَلَيهِم"(٥٤)، أي: إنزالُنا، ولا خلافَ في مجيء الفاعل صريحا أو مؤولا بالصريح، وإنَّما الخلاف في مجيئه جملة مطلقا دون تأويل(٥٥).

الدراسة والتحليل:

لقد وقع خلاف بين النَّحويين في حكم وقوع الفاعل جملة مطلقا، وذلك على قولين:

الأول: قول سيبويه والبصريين والمشهور عند أكثر النحويين: وهو القول بمنع وقوع الفاعل جملة مطلقا، فلا يُقال: "يعجبني يقومُ زيدٌ، وظهرَ لي أقام زيدٌ(٥٦).

ووافقهم كثير من المتأخرين، كالعكبري(٥٧)، والشاطبي(٥٨)، والشيخ خالد الأزهري(٥٩).

---

٥٣) يقصد الأمور التي تكون في تأويل الفعل ، كاسم الفاعل، نحو قوله-عزوجل-: "مُختَلِفٌ أَلوَانُهُ"، والمصدر نحو: "ظلمُ نفسِه المرءُ مذمومٌ"، والصفة المشبهة نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهُ، واسم المصدر، نحو: "عجبتُ من عطاءِ الدنانير زيدٌ"، وغير ذلك. ينظر: التصريح ٣٩٤/١.

٥٤) العنكبوت من الآية : ٥١.

٥٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٥/١.

٣) ينظر: اللباب ١٥٣/١، ت. غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر بيروت لبنان(١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

، المقاصد ٥٣٨/٢، ما فات الإنصاف ٢٢٨/٢، تأليف.د/ فتحى بيومى حمودة، لاط.

فلا يجوز عندهم مجيء الفاعل إلا صريحا نحو: قامَ زيدٌ، أو مؤولا بالصَّريح، وهو السَّابك من (أنْ أو أنَّ أو ما) والفعل.

قال الشيخ خالد: "ولا يُقدَّر فاعلٌ مؤوَّلٌ بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة"([٦٠]).

وعلَّلُوا لذلك بما يأتي:

أولا: أنَّ الفاعلَ يُكنَّى عنه، ويُثنَّى ويُجمَع ويُضمر في الفعل، فيذكر إعراب الفعل بعده ، وكلُ هذا ممتنعٌ في الجملة، والجمل أحاديثٌ ، وما يقوم مقام الفاعل محدَّث عنه لا أحاديث؛ لأنَّ الفاعل محكومٌ عليه.

ثانيا: أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل والجملةُ لا تكون جزءا منه لأنَّها مستقلة.

ثالثا: أنَّ الفاعل يدخله (أل)، بخلاف الجملة فلا يدخلها الألف واللام .

رابعا: أنَّ الجملة يعمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل الفعل فيها ولا في بعضها([٦١]).

الثاني: قولٌ منسوبٌ إلى سيبويهِ والفراء([٦٢]): وهو القول بجواز مجيء الفاعل جملة بشرط كون الفعل قلبيا، ويقترن بأداة معلِّقَة له، نحو: ظهرَ لي أقام زيدٌ أم عمروٌ، وعُلم هلْ قعدَ عبدُ الله أم بكرٌ.

وذكر الشاطبي قولَ الفراء فقال: "ومِن مثُل الفراء: قد تبيَّن لي أهذا عبدُ الله أم زيد، وبدا لي لأضربنَّك، وقال الفراء: كل فعل كان تأويلُه بلغني أو قيلَ لي، أو انتهى إلي فإنَّ اللام وأن يصلحان فيه"([٦٣]).

---

[٥٧]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٥٢/١.

[٥٨]) ينظر: المقاصد ٥٣٨/٢.

[٥٩]) ينظر: التصريح ٣٩٢/١.

[٦٠]) التصريح ٣٩٢/١.

[٦١]) ينظر: اللباب ١٥٣/١، المقاصد ٥٣٨/٢.

[٦٢]) ينظر: المقاصد٥٣٩/٢.

ورُدَّ بأنَّ وقوع الفاعل جملة يكون في اللفظ فقط ، والمعنى يكون للمفرد، فتقدير نحو: سواءٌ علي أقمتَ أم قعدتَ، تقديره: سواءٌ قيامُك وقعودُك.

الثالث: قول الكوفيين(٦٤)، وهو القول بجواز وقوع الفاعل جملة مطلقا، أي جواز كونه غير اسم ولا مقدَّرا باسم، نحو: يُعجبني يقومُ زيدٌ(٦٥).

نقل قولهم الشيخ خالد فقال: "ولا يُقدَّرُ فاعلٌ مُؤوَّلٌ بالاسم مِن غيرِ سابك مِن هذه الأحرفِ الثلاثةِ-أي أن، وما وأنَّ- عندَ البصريينَ خلافا للكوفيين"(٦٦).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: السماع بذلك شعرا ونثرا.

فمن النثر قوله-تعلى- "ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ"(٦٧)، على أنَّ فاعلَ "بدا" هو قوله: "ليسجننه".

وقوله-عز وجل-: "وتَبيَّنَ لكُم كَيْفَ فَعلنَا بِهِم"(٦٨).

فجملة "كيفَ فعلنَا" فاعل لـ"تبيَّنَ". إلى غير ذلك من آيات الذكر الحكيم.

ومن النَّظم قول الشاعر:

ما ضَرَّ تغلِبَ وائلٍ أهَجَوتَها أم بُلْتَ حيثُ تلاطَمَ البحرانِ(٦٩)

---

٦٣) المقاصد ٥٣٩/٢.

٦٤) ينظر: المقاصد ٥٣٨/٢، التصريح ٣٩٢/١.

٦٥) ينظر: التصريح ٣٩٢/١.

٦٦) التصريح ٣٩٢/١.

٦٧) يوسف : من الآية: ٣٥.

٦٨) إبراهيم: من الآية: ٤٥.

٦٩) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق.

واللغة فيه: بلت: من بال، أي : أخرج بوله.

والمعنى: يذكر الشاعر تفضيل الأخطل إياه، ويمدح بني تغلب ويهجو جريراً.

فجملة "أهجوتها" فاعل لـــ"ضرَّ".

ثانيا: صحته في القياس.

حيث حملوا ذلك على جملة المبتدأ التي هي ركن في الإســناد كالفاعــل، فقاسوه على نحو: تسمع بالمعيدي من أن تراه، وقوله: "وَمِنْ ءَايَاتِه يُــرِيكُم الْبَرْقَ"(٧٠).

ورُدَّ قولهم بما يأتي:

أولا: لا حجة لهم في آية "وبدا لهم"، فهما ليستا نصا في الاستدلال؛ لاحتمال كون الفاعل مصدر مأخوذ من لفظ الفعل "بدا" وهو البداء، وجملة"ليســجننه" جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه مفسر لذلك البداء، وهذا ما ذهب إليــه المبرد(٧١)، أو أنَّ الفاعل مضمر محذوف يدل عليه السياق، والتقدير: بــدا لهم رأيٌ.(٧)

الترجيح:

تبين ممَّا سبق أنَّ قولَ الجمهور هو الراجح، وأنَّ الفاعــل لا يكــون إلا صريحا نحو: قامَ زيدٌ، أو مؤول بالصَّريحِ، وهو السابك من (أنْ أو أنَّ أو ما) والفعل، ولا يجوز وقوع الفاعل جملة مطلقا؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من الفعــل والجملةُ لا تكون كذلك؛ لأنَّها مستقلة.

والشاهد فيه قوله: (ما ضرَّ...أهجوتها)، حيث جاءت الجملة الفعلية: أهجوتهــا، فــاعلا لـــ(ضرَّ).

ينظر: الديوان ص٦٣٩، شرح الديوان ٦١٤/٢، شرحه/ إليا الحاوي، ط١، دار الكتــاب اللبناني، (١٩٨٣م)، أمالي ابن الشجري ٤٠٥/١، المقاصد الشافية ٥٣٩/٢.

٧٠) سورة الروم من الآية:٢٤.

٧١) ينظر: المقاصد ٥٤١/٢، التصريح ٣٩٣/١، ما فات الإنصاف٢٢٨/٢.

المطلب الرابع
حكمُ وقوعِ الحالِ جملةً طلبيَّةً

تأتي الحالُ لتبينَ هيئةَ صاحبِهَا، ويَجوزُ مجيئُها جملةً خبريَّةً تحتملُ الصدقَ والكذِبَ، وتكونُ اسميةً نحو قولك: أقبلَ محمدٌ ويدُه على رأسِهِ، وفعليَّةً نحو: أقبلَ زيدٌ يضحكُ، أمَّا وقوعُها جملةً طلبيةً فهذا موضعُ خلافٍ بينَ النحاةِ(٧٢).

الدراسة والتحليل:

اختلف النَّحويون في حكمِ وقوعِ الحالِ جملةً طلبيةً على قولين:

الأول: قولُ الجمهور: وهو منعُ وقوعِ الحالِ جملةً طلبيةً، وما جاء من ذلكَ فهو مُؤَوَّلٌ بأنّهُ معمولٌ لقولٍ محذوفٍ هو الحالُ، تقديره: مقولاً فيهم(٧٣) .

فمنعوا نحو: جاءَ زيدٌ كيفَ حالُه؟، وجاءَ عبدُ اللهِ هلْ رأيتَهُ؟

وعلَّلُوا لقولِهم بأنَّ المقصودَ بالحال توضيحُ هيئةِ صاحبِها عندَ حدوثِ الفعلِ، فالحالُ تُشبهُ الظَّرفَ ؛ لأنَّها تقدر بحالٍ كما يُقدَّرُ الظَّرفُ بـ(في)، فنحو قولك: جاءَ زيدٌ راكبا، يفيد أنَّ المجيءَ واقعٌ وقتَ الركوب، وهذا المعنى المراد مِنَ الحال يتعارضُ معَ المعنى المقصود مِنَ الطَّلبيةِ؛ لأنَّ المتكلمَ بالجملةِ الطَّلبيةِ غيرُ متأكِّدٍ بوقوعِ مضمونِ الجملةِ فكيفَ يُخصص مضمون العاملِ بوقت حصول مضمون الجملة غير معروف زمن حدثه.

وذهبَ إلى ذلك كثيرٌ مِنَ المتأخرين ، كابن مالك(٧٤) ، وابن هشام(٧٥)، وأبي حيان(٧٦)، والشيخ خالد(٧٧).

---

٧٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢،التصريح ٦٠٨/١.

٧٣) ينظر: ما فات الإنصاف٢٥١/٢ المقاصد ٤٩٣/٣، التصريح ٦٠٩/١، الهمع ٢٤٧/٢.

٧٤) ينظر: شرح التسهيل ٣١١/٣.

قال ابنُ مالك: "فيما يشبهُ النَّعتَ قول أبي الدرداء: وجدتُ النَّاس أخبر تقلَه، أي مقولا عند رؤيتهم: أخبر تقله، فَحُكِيَ بقولٍ واقعٍ موقعَ مفعولٍ ثانٍ لـ(وجدتُّ)، إن كانت مِن أخوات(ظننتُ)، وفي موضع الحال إن لم تكن منها"([٧٨]).

وقال أبو حيان: "ووقوعها –أي جملة النَّعت–غير خبرية...متأوَّل، وكذا ما ظاهره حال، نحو: وجدتُّ النَّاس أخبر تقله"([٧٩])، أي: مقولا فيهم أخبر تقله.

الثاني: قول الفراء والأمين المحلى: وهو جواز وقوع الجملة الطَّلبية في موضع الحال، نحو قولك: أكرِمْ محمداً ولا تضربهُ([٨٠]).

ونقل الشيخ خالد قولَ الأمين في قوله: "غلطَ مَن قالَ وهو الأمين المحلى–أي في بيت:

اطلبْ ولَا تَضْجَرَ مِن مَطْلَب فآفةُ الطَّالبِ أن يَضْجَرَا([٨١])

---

[٧٥]) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٦/٢.

[٧٦]) ينظر: الارتشاف ص١٩١٦.

[٧٧]) ينظر: التصريح ٦٠٩/١.

[٧٨]) شرح التسهيل٣١١/٣.

[٧٩]) هذا القول لأبي الدرداء، يجري مجرى المثل، والمعنى: وجدتُّ النَّاس مقولا فيهم: إذا اختبرتَ أحداً قليته أي: أبغضته، فهو يُضرَب في قلة توقُّع الخيرَ منَ النَّاسِ، ينظر: مجمع الأمثال ١٦٢/١، للميداني، ت/محيي الدين عبد الحميد، ط. ملتقى أهل الأثر، الارتشاف ص١٩١٦، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٠٧/٢، ت.د/ محمد كامل بركات، ط (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

[٨٠]) ينظر: التصريح ٦٠٩/١.

[٨١]) البيت من البحر السريع، وهو لبعض المولدين.

إنَّ"لا" ناهية وإنَّ الواو للحال"([٨٢]).

وقال السيوطي عن الجملة الواقعة حالا: "تقعُ الحالُ جملةً خبريةً خاليةً من دليل استقبالٍ أو تعجبٍ ، فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية، ولا ذات السين أو سوف أو "لن" أو "لا"، وجوَّز الفراءُ وقوعَ جملةِ الأمرِ...وجوَّز الأمينُ المحلى وقوعَ جملةِ النَّهيِ"([٨٣]).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: النثر كقول أبي الدرداء: "وجدتُّ النَّاسَ: اخْبُرْ تَقْلَه"([٨٤]).

ثانيا: النَّظم كما في البيت السابق.

فجملة النَّهي"ولا تضجر" واقعة حالا ، وحُذِفَت نونُ التَّوكيدِ الخفيفة منها وبقيت الفتحة على الرَّاء للدلالة عليها، والواو للحال.

ورُدَّ هذا القول بما يأتي:

أولا: أنَّ ما ذهبوا إليه في الدليل الأول ليس حالا ، وإنَّما جاء على تقدير "مقولا فيهم"([٨٥]).

ثانيا: أنَّ الواوَ عاطفةٌ إمَّا مصدرٌ مسبكٌ مِن (أن)، والفعل على مصدر متوهم من الأمر السَّابق، أي: ليكُنْ منك أمرٌ وعدم ضجر، وعليه فإنَّ "لا" نافية

والشاهد فيه قوله: (ولا تضجر)، حيث وقعت جملة النهي في موضع الحال ، وحذفت نون التوكيد الخفيفة منها وبقيت الفتحة على الراء للدلالة عليها والواو للحال.

ينظر: أوضح المسالك٣٤٧/٢، ما فات الإنصاف ٢/ ٢٥١، سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٨٩/١، ت.د/ حسن هنداوي، لاط، التصريح ٦٠٩/١، الهمع ٢٤٧/٢.

[٨٢]) التصريح ٦٠٩/١.

[٨٣]) الهمع ٢/ ٢٤٧.

[٨٤]) تُروى: تقْلِه، وتقْلَه، بفتح اللام وكسرها، فهي من الفعل: قلا يقلِي.

[٨٥]) ينظر: أوضح المسالك٣٠٥/٢، الإنصاف ١١٧/١، سر صناعة الإعراب٣٨٩/١، الهمع٢٤٧/٢.

والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وفتحة "تضجر" إعرابٌ بالنَّصب لا بناءٌ ، أو يكون الكلام مِن عطف جملة على جملة، وتكون الفتحة بناء للتركيب، وذلك لأنَّ أصل الكلام: لا تضجرَن بنون توكيدٍ خفيفة حُذِفتْ ضرورةً، و"لا" ناهية([٨٦]).

الترجيح:

تبين ممَّا سبق أنَّ رأي الجمهور هو الراجح، وهو القولُ بمنعِ قيام الجملةِ الطَّلبيةِ في موضع الحال، لسلامتهِ من الاعتراض، ولأنَّ المقصودَ بالحال توضيحُ هيئةِ صاحبها عند حدوث الفعل، فنحو قولك: جاءَ زيدٌ راكبا، يفيد أنَّ المجيءَ واقعٌ وقتَ الركوب، وهذا المعنى المراد ُمن الحالِ يتعارضُ مع المعنى المقصود مِنَ الطَّلبيَّةِ؛ لأنَّ المتكلمَ بالجملة الطَّلبية غيرُ متأكدٍ بوقوع مضمون الجملة فكيف يُخصص مضمون العامل بوقتِ حصولِ مضمون الجملة غير معروف زمن حدَثِه.

---

[٨٦]) ينظر: التصريح ٦١٠/١، الهمع ٢٤٧/٢.

المطلب الخامس

حكمُ وقوع نعت المُعرَّف بـ(أل) الجنسيَّة جملةً

يُنعَتُ المنعوتُ بثلاثة أشياء: المشتق، نحو قولك: رأيتُ رجلاً ضاربَ عمروٍ، والجامد المؤول بالمشتق، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ هذا، أي: المشار إليه ، وبالجملة ، نحو قوله-تعالى-"وَاتَّقُوا يوماً تُرجَعُونَ فِيهِ إلى اللهِ"(٨٧)، ومن شروط النَّعت بالجملة أن يكون المنعوت نكرة، لذا اختلف النُّحاةُ فيما كان نكرة معنى لا لفظاً ونُعتَ بالجملة، وهوالمعرَّف بـ(أل) الجنسية(٨٨).

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاةُ في حكم النَّعت بالجملة للمعرَّفِ بـ(أل)الجنسية على قولين:

القول الأول: قول جماعة من النحاة ، منهم ابن مالك(٨٩)، وابن عقيل(٩٠)، وابن هشام(٩١): وهو جواز نعت المعرَّف بـ(أل) الجنسية بالجملة ولا مانع من كون الجملة بعده في موضع الحالِ أيضاً.

قال ابن مالك "شرطٌ في المنعوتِ: وهو أن يكونَ نكرةً إمَّا لفظاً ومعنى ، نحو "وَاتَّقُوا يَوماً تُرجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ"...أو نكرة معنى لا لفظا: وهو الاسمُ المعرَّفُ ب(أل) الجنسيَّةِ"(٩٢).

وقال ابن هشام بعد قوله-عزَّوجلَّ-"كَمَثَلِ الْحِمَارِ يحْمِلُ أَسْفَاراً":

---

٨٧) سورة البقرة: من الآية:٨١.

٨٨) ينظر: التصريح ١١٣/٢.

٨٩) ينظر شرح التسهيل ٣١١/٣، المساعد ٤٠٦/١.

٩٠) ينظر: المساعد لابن عقيل ٤٠٦/٢.

٩١) ينظر: المغني ٢٥١/٥-٢٥٢.

٩٢) شرح التسهيل ٣١١/٣.

"فإنَّ المعرَّف الجنسي يقرُبُ في المعنى من النَّكرةِ، فيصحُّ تقدير (يحمل) حالا أو وصفا، ومثله: "وءايةٌ لَهمُ اللَّيلُ نسْلخُ مِنهُ النَّهارَ"(٩٣).

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

أولا: قوله-تعالى-"وَءَايَةٌ لَهُم اللَيلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهارَ"(٩٤)(٩٥).

فجاء بـــجملة "نسلخ" نعتا لـــ"الليل"؛ لكون اللَّيل غير معيَّن فأشبهَ النَّكرةَ.

ثانيا: قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبنِي فأعِفُّ ثم أقولُ لا يَعنِينِي(٩٦)

فجملة "يسبني" نعتٌ لـــ"اللئيم".

ورُدَّ هذا القول بجواز كون جملة "نسلخ، ويسبني" في موضع الحـــال لا النَّعت(٩٧).

القول الثاني: مذهب أبي حيان، حيث منع نعت المعرف بـــــ(أل) الجنســـية بالجملة(٩٨).

---

٩٣) المغني ٢٥٢/٥.

٩٤) يس: آية:٣٧.

٩٥) ينظر: المساعد لابن عقيل ٤٠٦/٢.

٩٦) البيت من البحر الكامل ، وهو لمولد من بني سلول.

والمعنى: يقول إني لأمر على دنيء النفس الذي اعتاد سبي وأتركه وأرضـــى بقـــول: لا يقصدني بهذا السباب.

والشاهد فيه قوله"اللئيم يسبني"، حيث وقت الجملة الفعلية نعتا للمُعرَّف بـــ(أل) الجنسية.

ينظر: الكتاب ٣٤/٣، المساعد ٤٠٦/٢، المغنـــي ٢٥٢/٥، أوضـــح المســـالك٣٠٦/٣، التصريح ١١٤/٢.

٩٧) ينظر: المساعد ٤٠٦/٢، التصريح١١٥/٢.

٩٨) ينظر: الارتشاف ص١٩١٥، التصريح ١١٥/٢.

قال أبو حيان: "ولا يُنعَتُ بها-أي الجملة-المعرَّف بـــ(أل) الجنسية خلافا لمن أجاز ذلكَ"([٩٩]).

فجعل أبو حيان الجملة بعد المعرف بـــ(أل) الجنسية في موضـــع الحـــال نظراً للفظ وهو اقتران المنعوت ب(أل).

الترجيح:

يتبين ممَّا سبق أنَّ القولَ الراجحَ هو القول بجواز نعت المعرَّف بـــــ(أل) الجنسية بالجملة، لأنَّ التعريف هنا لفظا ومعناه نكرة.

---

[٩٩]) الارتشاف ص١٩١٥.

الخاتمة:

من أهم نتائج البحث ما يأتي:

أولا: أنَّ أولَ مَن استعمل مصطلح الجملة هو المبرد، حيث استعمله في حديثه عن الفاعل، فقال: "هذا بابُ الفاعل ، وهو رفعٌ، وذلك قولك: قامَ عبدُ الله، وجلَسَ زيدٌ، وإنَّما كان الفاعل رفعا؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسُنُ عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ"([١٠٠]).

ثانيا: أنَّ الجملةَ أعمُّ مِنَ الكلامِ؛ لأنَّ الجملة تطلق على المفيد من الكلام وغير المفيد، والكلام لا بدَّ فيه مِن إفادة.

ثالثا: جواز وقوع الجملة المصدَّرة بحرفٍ عاملٍ خبراً، نحو : زيدٌ إنَّه قائمٌ، وعبدُ اللهِ ما أبوهُ قائماً.

رابعا: منع قيام الجملة الطلبيَّة في موضع الحال، لأنَّ المقصود بالحال توضيح هيئة صاحبها عند حدوث الفعل، فنحو قولك: جاءَ زيدٌ راكبا، يفيد أنَّ المجيء واقع وقت الركوب، وهذا المعنى المراد من الحال يتعارض مع المعنى المقصود من الطلبية؛ لأن المتكلم بالجملة الطلبية غير متأكد بوقوع مضمون الجملة فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول مضمون الجملة غير معروف زمن حدوثه.

خامسا: جواز الإخبار بالجملة الطلبية حملا على الجملة الخبرية، وعلى الإخبار بالمفرد، في نحو: كيف زيدٌ؟

---

[١٠٠]) المقتضب ١٤٦/٢.

سادسا: أنَّ أنواع الجمل عند البعض كابن هشام: اسمية وفعلية، وأنَّ أصل الجملة الظرفية راجع إلى الفعلية، بخلاف الزَّمخشري فقد زاد قسما ثالثا وهو: الظرفية، وجعلها تشمل الظَّرفَ والمجرورَ.

فهرس المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ -١٩٩٨م).

-الأصول في النحو لابن السراج، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.

-التذييل والتكميل لأبي حيان، ت.أ.د/ حسن هنداوى، ط. دار القلم، دمشق.

-التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠).

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت/ عبدالسلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت. د/ أحمد محمد الخراط، ط. دار القلم، دمشق.

-ديوان الفرزدق، ت/ على فاعور، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

-سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/ حسن هنداوي.

-شرح التسهيل لابن مالك، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط.هجر للطباعة والنشر والتوزيع.-

-شرح الكافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م).

-شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

-الكتاب لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت/ غازي مختار طليمات، ط. دار الفكر المعاصر بدمشق، ط. الأولى (١٤١٦ه-١٩٩٥م).

-لسان العرب لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ).

-ما فات الإنصاف من مسائل، تأليف.د/ فتحى بيومى حمودة، لاط.

- مجمع الأمثال، للميداني، ت/محيي الدين عبد الحميد، ط. ملتقى أهل الأثر.

-المساعد على تسهي الفوائد لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

-مغنى اللبيب لابن هشام، ت. د/عبداللطيف الخطيب، الكويت، ط.أولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

-المقاصد الشافية للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وحقق الجزء الثاني.أ.د/ محمد إبراهيم البنا، وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البنا، والدكتور/ عبدالمجيد قطامش، وحقق الجزءين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.

-المقتضب للمبرد، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

-همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الـــدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـــ-١٩٩٨م).

ملخص البحث

الحمدُ لله وحدَهُ والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه ، أمَّا بعدُ:

فهذا بحثٌ يتناولُ الخلافَ النَّحويَّ فيما أتَى جملةً مِن فاعِلٍ أو خبرٍ أو حالٍ أو غيرِ ذلك، وجاءَ البحثُ بعنوان: "الاختلَافُ النَّحوي فيما أتـى جملـة جمعـا ودراسة".

وكانَ مِن أهدافِ هذهِ الدِّراسةِ بيانُ أهميةِ الجملةِ النَّحويةِ والبحثُ عـن بعضِ ما وردَ فيها من خلافاتٍ نحويَّةٍ من خلال عرضَ آراءِ النُّحـاةِ حـولَ الجملِ الواقعةِ فاعلاً أو خبراً أو غيرَ ذلك ، وجمعُ ذلك بينَ دفتَين.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والوصـفي والمـنهج التحليلي فوضعتُ عنواناً مناسبا للمسألة، وفصَّلتُ القولَ فيهـا مـن خـلالِ عرض خلاف النحاة مع مراعاة الترتيب الزمني للنحاةِ ونسـبتُ الآراءَ إلـى قائليها من كتبهم أو الكتبِ الَّتي نقلَت عنهُم، وبعـدَ تحليـلِ الآراءِ وأدلـتهم ومناقشتها، قمتُ بترجيح ما يراهُ البحثُ راجحا.

وقمتُ بعملِ تمهيدٍ للبحثِ، ذكرتُ فيه مفهومَ الجملةِ، وأنواعَها حسب ما يردُ أولَها، وأقسامَ الجملةِ الفعليةِ، ومصطلحَ الجملةِ عندَ المتقـدمين، وقـد خصَّصْتُ البحثَ لدراسةِ الاختلاف النَّحوي فيما أتى جملة، وتركـتُ دراسـة المتَّفَق عليه عند النُّحاة ، ثُمَّ ذيلتُ البحثَ بالخاتمة الَّتي ضمَّتْ نتائجَ البحثِ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ فهرسا للمصادر والمراجع وآخرَ للمحتويات .

والحمدلله رب العالمين،،،

Research Summary

Praise is to Allah, Alone, and Peace and Blessings of Allah be upon Prophet Muhammad after whom there is no other prophet.

This is a research that deals with the grammatical disagreement regarding any sentence of a subject, a statement, an adverb, or something else. The research came under the title:

(What is Different was to be in the sentence, collection and study)

One of the objectives of this study was to clarify the importance of the grammatical sentence and to search for some of the grammatical differences contained in it by presenting the opinions of the grammarians about the sentences that occur as subject, predicate, adverb, or other in one research between two covers. In this research, it relied on the historical and descriptive method Analytical and put an appropriate title for the issue and detailed the statement by presenting the disagreements of the grammarians, taking into account the chronological order of the grammarians, and the opinions were attributed to those who said them from their books or the books that were quoted.

And I made a preface to the research, in which I mentioned the concept of the sentence and its types, according to what is presented first, and the sections of the actual sentence and the term of the sentence among the applicants. Contents and post for sources and references.

Praise be to Allah the Lord of the worlds